والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التا
وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسما الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعَيْر وأتَان وجمل وناقة
وحصان وحجر والحصان بكسر الحا الذكر من الخيل والحجر بالكسر الانثى من
الخيل او يستوي مذكرها ومونثها كبسر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين
وقد جا العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمرا والافضل والفضلي وسكران وسكري
في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسما فكل صفة لا تلحقها التا فكانها
من قبيل الاسما فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلي وفعلان فعلي واجاز ابن كيسان
احمرون وسكرانون واستدل بقوله

فما وجدت بنات بني نزار ● حلايل اسودين واحمرينا

وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بنا على تصحيح جمع المذكر
والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع
بالواو والنون مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في
الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل
الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون
وكرون وارضون كما يجي واجاز سيبويه قياسا الاسما عاندمانون لقبوله التا
كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة كانها من قبيل الشذوذ وقالا ولي
ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون
فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفا ليست اصله عدم لحوق التا
ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومونثها عدوة حملا على
صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم يجوز في مسكين وعدو مسكينون
وعدوون ثم يجوز في المونث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس
لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف
اصلية كصَهْصَلق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال صَهْصَلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجي فلم يبق الا التصحيح فان قلت

بقي

بقي صفة لا تقبل التا وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي قلت
في شرح التسهيل للدماميني ما نصه وفي بعض النسخ تقييد تا التانيث باطراد
احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا في مونثه مسكينة ومع ذلك فالقياس ان لا يقال
مسكينون وان كانوا قد قالوه لان دخول التا في مسكينة لا ينقاس ثم قال قال
ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد
به معنى التانيث قلت يعني ان انتفا القبول المذكور اي بقول التسهيل او صفة
تقبل تا التانيث ان قصد معناه يصدق بصورتين كونه ذا مونث ولا
يقبل التا وكونه لا مونث له قال ابن هشام والذي عندي ان هذا لم يخرج مخرج
الشرط بل مخرج البيان للمحل الذي يقبل فيه التا ويدل على انه لم يرد بهذا
الكلام تقييدا واحترازا من شي انه لم ينبه على ذلك في شرحه انتهى وقضية
الضبط بكون الصفة تقبل التا انه يجوز جمع رحيم بالواو والنون لان رحيما
فعيلا بمعنى فاعل وما هو كذلك تلحقه التا ومن ثم قال في التوضيح في باب
التانيث فان كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التا نحو امراة رحيمة وظريفة انتهى
واما رحمن فينبغي امتناع جمعه لانه مختص بالله تعالى واسما الله تعالى توقيفية
ولا تغفل عن ما تقدم عن ابن مالك والدماميني **قوله** او تدل على التفضيل
اي او صفة تدل على التفضيل وهي معرفة باللام او مضافة لا نكرة نحو
الافضلون وافضلوا بني تميم بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا
يجمع بل يلزم التوحيد ولهذا مثل بالافضل معرفا باللام هذا وقال شيخ
شيخنا الشرطان منقوضان بجمع ذو وقد يقال لا نقض لان جمع ذو
شاذ لانه ليس بعلم ولا مشتق فهو من الملحق فليتامل **قوله** نحو جريح
وصبور المراد بنحو جريح فعيل بمعنى مفعول لانه يستوي فيه المذكر والمونث
اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل والعلة طلب الفرق بين
ما هو بمعنى مفعول فان ما هو بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث كما
سياتي فان قيل الفرق حاصل بالعكس قيل انما لم يعكس لان الفاعل اصل
بالنسبة الي المفعول والتمييز بين المذكر والمونث احسن بالنظر للسنونة اذ

Copyright © King Saud University